

.II

جدلية الكوكبية والمحلية

« بعيون مصرية »

١. كيف نفكر كوكبيا

٢. التنوير الذى نحتاجه

٣. حديث التغيير

٤ - تكنولوجيا التنمية

٥ - المستقبل ... كيف يظل عربيا فى زمان الكوكبية

II. جدلية الكوكبية والمحلية

« بعيون مصرية »

إن القضايا التي تناقش جدلية العلاقة بين الكوكبية والمحلية كثيرة ومتشابهة . وإذ نركز هنا على مستقبلية التوجه الكوكبي ، وضرورة العمل على أن يكون مرتكزاً على احترام السياق الثقافي لشعوب هذا الكوكب ، نقدم في الصفحات التالية طرحاً لبعض إشكاليات هذه الجدلية . فبعد رؤية نقدية لشعار « فكر كوكبيا ، وافعل محليا » ، نتطرق إلى مفهوم التنوير الذي تحتاجه وحديث التغيير ، باعتباره التحدي الأكبر في العالم « الكوكبي » الآخذ في التشكل . ومع نقد إختزال التقدم في « التنمية التكنولوجية » ، نشرح مفهومنا لتكنولوجيا التنمية وكيفية الحفاظ على عروبة مستقبلنا ، مع الحرص على مناقشة القضايا كلها « بعيون مصرية » ، فهذا هو المنطلق الرئيسى للكراسة .

II. ١. كيف نفكر كوكيبا؟

فى الفترة الأخيرة ، ساد شعار فكر كوكيبا THINK GLOBALLY وأفعل محليا ACT LOCALLY وحظى - عن حق - بقبول كبير فهو يعنى استيعاب المتغيرات المتسارعة فى عالم اليوم ، والتكيف الإيجابى معها ، عند التخطيط لما يجب فعله على المستوى المحلى^(١٢) . ولا شك أن كل الدول المتقدمة والدول المتطلعة إلى التقدم السريع تمارسه بصورة أو بأخرى . لكن مسيرة البشر على هذا الكوكب أكثر تعقيداً من أن يستوعبها شعار واحد ، مهما كانت جودته . ويمكن أن نرصد فى هذه المسيرة كل التباديل والتوافيق المحتملة لمكونى هذا الشعار : الكوكبية والمحلية ، تمارسها الدول والجماعات البشرية ، وينتج عن ذلك الكثير من السلبيات . وحتى لا يكون الحديث مطلقاً ، تعالوا نمارس تمرينا ذهنيا بسيطاً ، نوضح فيه الأشكال التى تتجلى فيها هذه التباديل والتوافيق .

* فى البداية ، دعونا نعكس الشعار ، ليصير « فكر محليا وأفعل كوكيبا » . عندما نفكر فيه نجد نموذجين متناقضين « ظاهريا » لتطبيقه : نموذج فرض المصالح المحلية ، والانفراد فى كثير من الأحيان بالفعل الكوكبى ، الذى تمارسه بتوسع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى هذه اللحظة أحادية القطبية التى يعيشها العالم من ناحية ، والنموذج الأضعف لتصدير الثورة الذى حاولته إيران من ناحية وأخرى .

* بعد ذلك ، يمكن أن ننظر إلى كوكبية الفكر والفعل : « فكر كوكيبا وأفعل كوكيبا » لنرى أن أوضح أمثلة تتمثل فى الحركة الصهيونية والحركة الشيوعية والإرهاب الدولى . لقد سقطت الحركة الشيوعية وتوارت نسبيا فى هذه المرحلة ، ولا أقول اختفت تماماً لمحاولة التكيف التى يقوم بها النموذج الصينى ، الذى يمثل خمس البشرية ، مستلهما الشعار الصحيح . أما الصهيونية والإرهاب فقد تسرطنا بشدة ، والكل يدفع الثمن .

* ولا نعدم محلية الفكر والفعل الأمثلة ، فشعار « فكر محليا وأفعل محليا » تمارسه بيأس النظم المنغلقة مثل كوريا ، والحركات الإرهابية المحلية ، كما فى أيرلندا، ورغم أن الضرر محدود داخل المجتمع الذى تمارس فيه العزلة ، أو يجرى فيه الإرهاب بمبرراته ، إلا أنها سباحة ضد التيار فى هذا العالم المترابط .

وهذا يقودنا إلى السؤال ، الذى يحمله عنوان المقال : كيف نفكر ؟ أن الشعار المطروح : فكر كوكيبا وأفعل محليا ، يستحق التطوير فى عالم لا ثبات فيه إلا للتطوير والتغير . والتطوير الذى اقترحه ، ينبع من إدراك فضاء مصر الإقليمى ودورها التاريخى ، الذى تلعبه عن طيب خاطر وهذا التطوير المقترح لا يخلو من الممارسة

الناجحة ، أو التي على وشك النجاح ، التي يشهدها الواقع وهو يتمثل في شعار : «فكر كوكيبا ، وخطط إقليميا ، وأفعل محليا» . ألا يذكرنا ذلك بما يمارسه الاتحاد الأوروبي ؟ وألا يصح أن تستوعب المجموعة العربية هذا الدرس ؟ بل إننى لا أتجاوز ، إذا ما قلت أن الأمر يتعدى الأهمية المحورية للمجموعة العربية ، ليصير نموذجا للفكر المصرى فى دوائر الانتماء الأخرى ، ليدفع آليات تعاون الجنوب ومجموعة عدم الانحياز ، والبعدين الإسلامى والأفريقى . إن التنسيق والتخطيط فى هذه الدوائر ، وبينها وبين بعضها ، سيكون أكبر وسيلة لتفعيل وتطوير شعار «فكر كوكيبا وأفعل محليا» لأنه سيكسب كل المشاركين ثقلا نوعيا فى السياسة الدولية طال افتقادنا له . والحق ، أن هذا ما نحاوله مصر فى كل مناسبة ، ولا بديل للنجاح فيه ، مهما استدعى الأمر من جهود ...

ومرة أخرى ، حتى لا يكون الحديث مطلقا ، يمكن أن نتعرض إلى بعض التصورات الخاصة بتطبيق الشكل المطور من الشعار فى واحدة من دوائر الانتماء العديدة والمتداخلة ، بكل آمالها وهمومها وإمكاناتها ورغم أن اختياري المباشر هو الدائرة العربية ، إلا أننى أعتقد أنه من العيب أن أتحدث عن أهمية التخطيط والتنسيق بين أبناء هذه الأمة . فمعاودة مناقشة هذا الأمر البيديهى تدخل فى مجال «الفكر الاجترارى» ، والتخلى عنه لا يمكن أن يوصف إلا «بالفكر الانتحارى» . واستمرار التفاوض عن الهدر المستقبلى الناجم عنه يعد أبشع أشكال «الفكر العبثى» ، وأعذرونى فيما يبدو من انفعال . أن الدائرة العربية لا تتحمل إلا البحث فى الآليات والمعوقات ، دون معاودة الحديث عن الضرورات . وأفضل هنا أن أناقش دائرة خلافية أخرى ، هى دائرة عدم الانحياز ، التى يرى البعض عن خطأ أن الظروف قد تجاوزتها.

إن دائرة عدم الانحياز ، التى تخرص على دورية انعقاد قماتها ، لها دور مستقبلى مهم ، لا يقل خطورة عن دورها فى الخمسينات والستينات . هذا الدور يتركز فى الرسالة الأخلاقية ، التى يمكن أن تشارك بها فى النظام الكوكبى الآخذ فى التشكل فمفهوم «عدم الانحياز» يجب أن يتطور من مجرد التوازن بين قطبين كبيرين ، إلى أن يكون نموذجا لمواجهة الانحياز المتضمن فى كل أشكال وصور «المعايير المزدوجة» التى يعانى منها البشر . هذه المعايير المزدوجة تمارس بالنسبة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والتعامل مع الإرهاب وحقوق الإنسان ، وكذلك فى آليات استفادة الإنسان من منجزات العلم والتكنولوجيا ، فكما أكرر دائما ، نحن فى حاجة إلى «نظام علمى جديد» بأكثر من حاجتنا لهذه الصورة الفجة لما يسمى «النظام العالمى الجديد» . إن مجموعة عدم الانحياز بتفاعلاتها مع الجنوب وحواراتها مع الشمال ، ودورها فى زيادة تفعيل دور الأمم المتحدة ، والتأثير فى الأداء شديد الانحياز

فى مجلس الأمن الذى يمارس الإدارة بالفيتو - أقول هذه المجموعة - يمكن أن تكون فى ضوء ممارسة النشاط المذكور ، قطبا من أقطاب النظام الكوكبى الجديد ، الذى لا يصح إلا أن يكون متعدد القطبية . ومصر بتمسكها بالسلام العادل فى كل مكان ، وليس فى الشرق الأوسط فقط وبتسامحها المعترف به وبدعوتها للمواجهة الشرعية للإرهاب ، وبحرصها على البعد الاجتماعى للتنمية ، وبخبراتها الدولية المنفتحة على الجميع ، عليها دور كبير فى هذه الدائرة وفى كل الدوائر الأخرى .

II. ٢. التنوير الذى نحتاجه

يرتبط تقدم الغرب بالتنوير ، ويرتبط التنوير الغربى بالعلمانية ، وتفسر العلمانية بكونها فصل الدين عن الدولة ، والتوجه الفكرى القادر على تهميش الأصولية الماضوية والإنطلاق إلى المستقبل . هذه هى « الوصفة السحرية » التى يرى قطاع من الجماعة الثقافية العربية أهمية تبنيتها والدعوة لها . لكن قطاعاً أكبر لا يأخذ بحرفية هذا التوجه ، بل هنالك من يرفضه صراحة ، ويتهمه بالغريب . وقد يصل الإتهام إلى التشكيك فى عقيدة أصحابه .

وبعيداً عن هذه المواجهة أتساءل : هل انتهت الأصولية فعلاً فى الغرب ؟ وهل للأصولية والعلمانية تعريف أوحده ، يجب أن تتبناه ، لنصل إلى نتيجة مفادها أن الصراع بينهما هو صراع وجود لا صراع حدود ، كما يصف البعض الصراع العربى الإسرائيلى ؟ وهل تناسب هذه الوصفة مجتمعاتنا ، دون مناقشة أو تعديل ؟ وهل يمكن إختزال الصراع الحضارى ، فى زمان الكوكبية ، فى كونه صراعاً بين الأصولية والعلمانية كما يروج البعض ؟

قد تنتهم هذه الأسئلة بأنها تحمل توجهات الإجابة ، لكن ذلك لا ينفى حاجتها لتقديم إجابات مختلفة لمن يريد ذلك . لكن المشكلة عندى تتجاوز ذلك . فأنا أعتقد - وقد أكون مخطئاً - أن العلمانية تطرح من قبل بعض أبنائها بصورة أصولية (علمانية أصولية !!!) ، تفوق طرح بعض الأصوليين لأفكارهم . فهم يعودون إلى مرحلة تراثية تتجاوزها ، أو مرحلة تراثية أخرى تتجاوزها الغرب . حتى تجربتنا الحديثة مع التنوير قد تتجاوزها الأحداث . ويهمنى هنا التركيز على التنوير الذى نحتاجه ، ويلائمه عالم جديد تماماً ، آخذ فى التشكل .

وفى سبيل توضيح الفكرة ، تحضرنى تجربة شخصية . لقد احتفلنا منذ مدة قصيرة بمرور ستين عاماً على رائعة طه حسين « مستقبل الثقافة فى مصر » . وحرصت فى هذه المناسبة على إعادة قراءة الكتاب . والحق أقول لكم ، أن الحكم العادل على هذا الكتاب الهام يجب أن يكون فى إطار السياق الثقافى الذى ظهر فيه . إن طه حسين من رواد التنوير الحديث بلا شك ، وكتابه يمتلئ بالإضاءات الباقية . لكن تصوره عن التعليم والتوجه الحضارى كان ابن وقته . إنه كتاب بسيط يستحق الدراسة ، ثم التجاوز مع الاحترام الواجب .

ولقد أدى التنوير القديم والحديث دورهما ، وتركنا بصميتهما المضئمة . ويبدو أننا فى حاجة إلى التنوير « ما بعد الحديث » ، أو بمعنى أصح ما بعد ما نعدّه حديثاً حتى الآن (الأفغانى ومحمد عبده وطه حسين ولطفى السيد وسلامة موسى وشبلى

شميل ... إلخ) ، حتى لا يختلط الأمر باتجاه « ما بعد الحداثة » !!! إن هذا التنوير جرى فى التاريخ الحديث لمنطقتنا ، لكنه لم يعد حديثا فى إطار حاجتنا المستقبلية للتنوير . إن فيه الكثير مما يفيدنا وننتقل منه وتجاوزة ... مع الاحترام ، كما ذكرت بصدق دون مواربة أو تورية .

إن التنوير الذى نحتاجه هو الذى يتعامل مع فيض معلوماتى لم تعهده البشرية من قبل ، وبعد كوكبى يتجاوز « الأوربة » ، وتعامل مع منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ومباريات إدارة العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا . تنوير يمتلك الرؤية النقدية ، ويؤهل للإضافة والإبداع ، ويستوعب المادى والروحى والواقعى والافتراضى والحاضر والمستقبل . إنه تنوير معرفى ، يدرك أن المعرفة هى الشكل الأحدث لتحول القوة: إنه تنوير لا يعادى الماضى ، ولا يناق الحاضر ، لكنه يضع المستقبل دائما كإطار مرجعى لفكرنا وفعلنا^(١٣) . وهو يؤمن ببراء التنوع ، وتخفيف التصادم بالتسامح وقبول الآخر ، وبأن المستقبل يتسع لمشاركة الجميع ، على أساس من الاحترام والمساواة . إنه تنوير يستشعر أهمية الدين كمصدر رئيسى لمنظومة القيم التى نحتاجها اليوم لمواجهة شراسة المادية الكوكبية ، ويحتفى بالعلم كقوة دافعه للتقدم والتغيير ، ويرى فيهما عنصرية الرئيسيين : الروحى والمعرفى . إذا كنا نريد استنارة من أجل المستقبل ، فهذا هو « التنوير المستقبلى » ، الذى لا يحتاج إلى معارك « دون كيشوتية » بين الأصولية والعلمانية .

II. ٣. حديث التغيير !!!

الحديث عن التغيير يدور فى كل مكان على سطح الكوكب ، ويتصل بشكل عضوى بقدرة البشر المتزايدة على صياغة مستقبلهم ، دون القعود فى انتظاره . ورغم استغراق البعض فى الانشغال بجزئيات التغيير ، وتصور أن « الحل السحري » لكل المشكلات يكمن فى « تغيير » هذا الشخص أو ذاك ، أو هذه السياسة المحدودة أو تلك ، « ففلسفة التغيير » أكبر من هذا بكثير . إن التاريخ البشرى هو تاريخ التغيير (أنا أغير ... إذا فأنا إنسان) !!

وعندما يغير الإنسان عالمه يتغير هو نفسه ، بتغير أسلوب حياته وأنشطته واهتماماته ، لأن الله وحده هو الذى يغير ولا يتغير .. تبارك وتعالى ، والمتابع لمنجزات العلم يعرف أن احتمالات تغيير الطبيعة البيولوجية للإنسان هى نفسها ، التى تصورنا لوقت طويل ثباتها واستقرارها ، صارت واردة^(١٤) . فهناك حديث عن « الإنسانية المجاوزة » التى ستكتب التاريخ « ما بعد البشرى » ! وهذه قصة أخرى تستحق الرصد والنقد ، قبل انفعالات القبول أو الرفض . نعود إلى حديث التغيير الدائر فى كل مكان ، قبل أن نتطرق إلى متطلباته فى مصر باعتبارها « الوطن / البيت » ، الذى ننطلق منه لنعود إليه دائماً ، لنناقش أسلوب التكيف الإيجابى مع عالم المستقبل والمشاركة فى صياغته .

فمع نهاية الألفية الثانية صرنا نعيش فى « قرية كوكبية » شديدة الترابط فى أنشطتها ، شديدة التباين فى إمكانات أبنائها . وهو تباين أكبر بكثير مما عهدناه فى قرانا بين بيت العمدة وبيوت الأعيان وبقية بيوت الفلاحين الفقراء ، فبيت العمدة الكوكبى (البيت الأبيض) صار يهيمن على مجريات الأمور فى كل بيوت القرية ، بما فى ذلك بيوت الأعيان (أوروبا واليابان والصين) ، بعد أن أخنى الدهر على منافسه الوحيد فى العمودية (روسيا) . ولذلك فإن تباين « القوة الفاعلة » ، وليس القوة المجهضة ، هو أول تناقض فى عالم اليوم ، على عقلاء البشر جميعاً مواجهته ، لتلافى الشطط والهيمنة والمعايير المزدوجة .

يأتى بعد ذلك التناقض الثانى ، المتمثل فى « تباين القدرة الإنتاجية التنافسية » بين الشمال والجنوب ، نتيجة التوزيع التاريخى غير العادل لمنجزات العلم والتكنولوجيا ونزيف العقول والاستناد إلى القوة فى فرض الاتفاقات والقوانين العالمية المجحفة على الجميع ، رغم اختلاف الظروف والطاقات . ومرة أخرى ، نجد أن عقلاء الشمال والجنوب مطالبون بتصحيح المسار ، من أجل مستقبل متوازن لمصلحة الجميع .

أما التباين الأخير فيتمثل فى « التباين الهيكلى » ، وهو من أخطر أشكال

التناقض ، التى تستدعى المواجهة العاقلة ، ففى الدول الأكثر تقدما نجد جميع أشكال التجمع والتكتل لمصلحة الشعوب ، بينما يتهدد التفكك والتفتت لأسباب عرقية أو دينية أو طائفية ، ذات بعد اقتصادى قصير النظر فى الأغلب ، الكثير من الكيانات الأكثر تخلفا ؛ تستفحل مشكلاتها وتستنزف إمكانياتها ، وتفتح الأبواب على مصراعيها لحق تدخل الآخرين فى تشكيل مستقبلها .

إن أشكال التباين الثلاثة السابقة تستدعى « التغيير » على المستوى الكوكبى ، وصولا إلى صيغة أكثر توازنا « لإدارة الكوكب » ، وإطلاق الطاقات الإنتاجية والتنافسية للجنوب ، لمصلحة الشمال والجنوب معا على المدى المستقبل الطويل ، ووقف صراع ونزيف العداء والتفتت ، بما لا يتعارض مع حق البشر فى تقرير مصيرهم . وهكذا نرى أن « أجندة التغيير » على المستوى الكوكبى شديدة الحساسية والتعقيد ، لكنها حتمية تماما من أجل « المستقبل المشترك » . والدرس المستفاد ، أن الشعوب التى تتمتع بوضع أفضل هى التى أطلقت حوافز الإبداع والابتكار وحرية التعبير لأفرادها ، ومارست التنمية المجتمعية الشاملة ، وأدارت مباريات التقدم والمنافسة بكفاءة ، مع استبعاد خيار الحروب المسلحة ، وإن كانت الحروب التجارية وعمليات التجسس العلمى والتكنولوجى لم تنته ، حيث قد يكون من المناسب التفكير فى « التغيير » الذى يخفف حدتها ويقلل أخطارها .

والآن ، ما الذى نطلبه من حديث التغيير فى « الوطن / البيت » ؟ لا أبالغ إذا ما قلت إن مصر « قوة أخلاقية » فى « القرية الكوكبية » ، وعلى أبنائها تقديم اجتهداتهم حيال التغيير المطلوب لمواجهة أشكال التباين الكبرى السابقة ، بإصرار واستمرار ، أما بالنسبة « لترتيب البيت » فكل تغيير شجاع يدفع آليات التنمية الشاملة ويطلق طاقات الإنسان المصرى ويزيد من قدرتنا العلمية والتكنولوجية ومن تنافسية منتجاتنا وخدماتنا وجودتها طبقا للمواصفات العالمية ، يعد مطلبا مصرية مصيريا . وكل تغيير يصحح آليات العمل العربى المشترك ، ويزيد كفاءتها ، يجب أن يأخذ ما يستحقه من أولوية فى اهتماماتنا ، دون أن يقلل ذلك من أهمية دوائر الفعل الأخرى (الإفريقية - الإسلامية - الجنوبية - العالمية) . والخلاصة أن كل تغيير يحقق الأهداف الوطنية الكبرى ، وعلى رأسها وضع مصر فى المكان الذى نرتضيه على خريطة المستقبل ، يجب أن يكون شاغلنا الشاغل . إنه « التغيير بالأهداف » ... الأهداف النبيلة الواضحة ، التى ترتفع فوق الحسابات الضيقة ... وتحظى بالانفاق المجتمعى حول أهميتها ومستقبلتها .

II. ٤. تكنولوجيا التنمية !!!

عندما يدور الحديث المشروع عن « التنمية التكنولوجية » لمواكبة التقدم العالمى، قد يرى البعض أن التطرق إلى موضوع « تكنولوجيا التنمية » سباحة ضد التيار ، أو طرحاً نظرياً يضيع عبر مناقشته الوقت الثمين ، الذى يجب أن نكرمه لإحداث « الطفرة التكنولوجية » المطلوبة بسرعة وإلحاح . لكن العكس هو الصحيح، فلا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يمارس « التنمية التكنولوجية المتواصلة » بنجاح، وأن يحدث طفراتها المرجوة فى المستقبل ، دون وضوح صورة « تكنولوجيا التنمية » الملائمة له والمحقة لأهدافه . وحتى لا يظن القارئ أن الأمر لا يعدو أن يكون وقوعاً فى « فنع اللغة » ، الذى يغرينا فى كثير من الأحيان بالتلاعب بالألفاظ وعكس للعبارات ، من الضروري أن نشرح ما هو المقصود « بتكنولوجيا التنمية » ، حيث نعتبرها المدخل الصحيح للنجاح فى سباق التقدم الكوكبى .

إن « المفهوم الفنى الضيق للتكنولوجيا » يركز على وسائل وأدوات تطبيق المعارف العلمية ، وتوظيفها فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات ، مع الحرص المستمر على تحديثها واستيعابها لكل جديد والحفاظ على تنافسيتها ... إلخ . وهو مفهوم صحيح تماماً ، وإن كانت صحته لا تقلل من صحة وأهمية « المفهوم المعرفى الأوسع للتكنولوجيا » ، الذى لم تغفله المعاجم والأدبيات المتخصصة . وهو مفهوم رحب ، يتبنى « الرؤية الشاملة لكافة أساليب ووسائل وآليات الفكر والفعل فى المجتمع » . هذه الرؤية الشاملة تمكننا من تقييم مواطن القوة والضعف فى طاقاتنا البشرية والمادية ، وتقدير أفضل سبل التحرك والتفاعل محلياً وإقليمياً وعالمياً . وهى رؤية ناضجة لأنها : أولاً : لا تغفل السياق الثقافى ، وثانياً : تستند إلى وحدة المعرفة، لاستفادتها من معطيات العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية ، فهى تشكل بناء على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإمكانيات العلمية والتكنولوجية ، بصورة تسمح بتحديد أساليب التطوير والحركة ، وأخيراً هى رؤية مستقبلية بطبيعتها ، لأنها توظف فى تحديد إستراتيجيات المجتمع وخططه ، وإختياره لأولياته وقياداته فى كافة مواقع وقطاعات الفكر والفعل ، فى ضوء « صورة المستقبل » التى يستحيل أن نصيغ ملامحها بدون إستيعاب وإدارة تكنولوجيا التنمية المجتمعية الشاملة .

* وإذا كان المستقبل الأفضل للإنسان هو الهدف ، والتنمية المتواصلة هى الحل ، فإن تكنولوجيا التنمية المجتمعية المتطورة هى الوسيلة الصحيحة لتنفيذ هذا الحل ، وصولاً إلى الهدف . إنها توضح دور الدولة والفرد ، والنخبة والمجتمع ، وتقيم «الأصول» الإبداعية وسبل تعزيزها ، وتنسق بين فعاليات المنظومة المجتمعية (التعليم - البحث العلمى - الثقافة - الإعلام - الإدارة - السوق ... إلخ) ، وتعمل على

تلافى الهدر والفاقد فى أدائها . إنها التكنولوجيا الخاصة « بصناعة التقدم » وصياغة مستقبل الأمم ، فى ضوء « المشروع الوطنى » لكل منها . هذا المشروع يعتمد على الوفاق العام والمشاركة الواسعة والتكيف الإيجابى مع التوجهات الكوكبية المتزايدة لعالم الغد . إن تكنولوجيا التنمية المجتمعية ترسم ملامح العقد الاجتماعى الجديد ، لكل مجتمع يريد موقعاً مناسباً فى العالم الجديد .

* ولأن « مصر المستقبل » هى شاغلنا جميعاً ، فإننا مطالبون بجانب الخطة الطموحة لإحداث « تنمية تكنولوجية » سريعة فى مصر ، أن نقدم إجهاداتنا البحثية عن « تكنولوجيا التنمية فى المجتمع المصرى وآفاقها » ، وستكون الطفرات التكنولوجية المتلاحقة أول المستفيدين من ذلك ، خصوصاً عندما تتجاوز « صورة المستقبل » المدى القصير بمشاكله الملحة ، التى يجب مواجهتها (تأثير تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة مثلاً ، التى قارب العد التنازلى لها على الإنتهاء » ، لننتقل إلى صورة المدى المتوسط ، التى تؤكد الدراسات المستقبلية أنه المجال الأثير للهندسة والتوجيه^(١٥) . أما المدى الطويل ، فقصته يطول شرحها ، ويحتاج إلى الكثير لممارسة التوقع والاستشراف وقياس الاحتمالات والتحسب للمفاجآت . لكنه سيستفيد بالقطع من دراسات « تكنولوجيا التنمية » ، التى تعد المقياس الحقيقى لحيوية وحركية ومستقبلية المجتمعات ، ولمدى توظيف طاقاتها الكامنة واستفادتها من التجارب الناجحة فى المجتمعات الأخرى ، دون استيرادها أو نقلها نقلاً كميّاً لا جذور له . إن الجماعة العلمية والنخبة المثقفة مطالبان بتطوير وتنوير واستنبات « تكنولوجيا تنمية المجتمع المصرى » ، باعتبارها صناعة وطنية خالصة للتقدم والإزدهار . وبذلك نضمن تحقيق « التنمية التكنولوجية » و « تقدم الصناعة » ، باعتبارها من الأهداف الهامة « لتكنولوجيا التنمية » و « صناعة التقدم » فى إطار مستقبلى شامل ومتكامل .

II. 5. المستقبل .. كيف يظل عربيا فى زمان الكوكبية ؟

بالنسبة للماضى ، تمثل العروبة المقترنة بالإسلام ، الفضاء الثقافى الرحب الذى يجمعنا ودون التطرق إلى الحديث المكرر عن محاولات افتعال الخصومة بين العروبة والدين ، الذى رفعت العروبة راية الدعوة له عندما اصطفى الله رسوله من بين أبنائها ليقدمه للعالمين ، لا بد وأن نعترف بأن العروبة الثقافية لم تنجح بالقدر الكافى فى التأثير فى العروبة السياسية والاقتصادية . ولهذا الإخفاق أسبابه الداخلية والخارجية ، وأن كنت أركز على المرحلة الأخيرة التى عشناها بحب ، أنا والكثيرون من أبناء جيلى فى « الوطن العربى » . وأنا اتعمد هنا ذكر عبارة « الوطن العربى » ، تأكيداً لكون العروبة وطننا الثقافى ، الذى يستحق الحماية والحفاظة عليه ، ليس فقط من أعدائه ، ولكن من حماقات بعض أبنائه . فمع المد الذى عاشته حركات التحرر الوطنى ، حدث مد مماثل فى الوعي بأهمية التجمع العربى ، اتخذ من « الوحدة » شعاراً أحببناه بأكثر مما فهمناه ، وما زلنا نحبه ، ولكن آن الأوان لأن نفهمه !!! إن هذه التجربة تقدم نموذجاً لما يمكن أن تتعرض له العروبة داخليا وخارجيا ، فعلى المستوى الداخلى ، حدث خطأ جوهري فى قيام مفهوم الوحدة ، وضرورة التقاء المصالح المشتركة على ما أسميه « بالصورة المهزوزة » .

هذه الصورة المهزوزة لا تظهر ملامح الأشخاص الموجودين بها . لقد أدين التنوع فى إطار الوحدة ، وكأنه من الممكن « بالصراخ الوجدوى » إلغاء اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وتنوع الثقافات المحلية .. إلخ . أننى أقول ذلك رغم إيمانى العميق بأننا كتلة بشرية شديدة التوحد الثقافى ، بحكم التاريخ والجغرافيا ، وبحكم اللغة والدين ، لكن هذا « التوحد » يختلف عن « التمييط » ، ويحتوى فى إطاره كل أشكال التنوع ، أننى أخجل من نجاح المجموعة الأوروبية ، رغم ما يشهد به التاريخ من كل أنواع الخلاف والاختلاف بين أعضائها . لكننى أدرك اليوم أن أجمل صورة « للعائلة العربية » هى الصورة « غير المهزوزة » ، التى تظهر فيها ملامح كل أخ من الأخوة المتماسكين فى ود ومحبة ، والمتطلعين إلى مستقبل مشترك ، يراعى مصالح الجميع .

هذا عن الداخلى ، أما عن الخارج فحدث ولا حرج . إن محاولة النهضة وتجميع القوى من أجل بناء المستقبل العربى تبدو عند الغرب وكأنها خروج مرفوض عن النص فى « مسرحية العالم » ، الذى يصصر على أن تكون من تأليفه وإخراجه وبطولته المطلقة !!! هل معنى أن نعيش فى عصر الحضارة الغربية بأدواتها أن يقوم الغرب بتحديد مصائر الغير ؟ لقد ضربت التجربة العربية لصالح الغرب وإسرائيل .

وظهر من بيننا من ساعد بحماقته وعدوانيته وأطماعه غير المشروعة ، على المزيد من التشتت فى الصف العربى ، والفجوات التى تسمح بالتدخل وتأخير « مشروع المستقبل العربى » . ولكن قبل القفز إلى المستقبل ، علينا أن نتوقف لحظة أمام الحاضر ونحاول الإجابة عن السؤال العمدة : ما هو الفهم « العلمى » لوحدة العرب ؟

فى الماضى القريب ظهرت دراسات كثيرة عن هدر الإمكانيات العربية بشريا وماديا وعن العائد المنتظر من التنسيق والعمل المشترك ، واقترحت السوق العربية المشتركة ، التى نحاول الآن أن نتخذ بعض الخطوات المتواضعة نحو تفعيلها ، وقد شارك فى هذه الدراسات العديد من العلماء والمتخصصين العرب . لقد كتبت ذات مرة فى وصف هذه الدراسات « المهذرة » بدورها ، أنها تؤسس لما يمكن تسميته بعلم الوحدة « وحدلوجيا » !!! أنا لا أندم على هذا الرأى ، وإن كنت لا أرى عيبا فى النقد الذاتى . أنتى لم أدرك بالقدر الكافى أن الدراسات المذكورة كانت حسنة النية ، ولذلك لم تنتبه إلى الإمكانية الواقعية لتنفيذ ما اقترحته من آليات . أن الطريق المنهجى الطويل الذى سارت فيه المجموعة الأوروبية ، وانتهت إلى ما انتهت إلى ما انتهت إليه من نجاح متوقع ، يوضح لنا خطأ القفز على الواقع . وإذا أكرر دائماً أنتى لا أؤمن « بالنقل الكمي » لتجارب الغير ، فهذا شكل آخر لتجاوز وتجاهل الواقع ، إلا أنتى مقتنعة بأهمية « النقل الكيفى » للخبرات الناجحة لدى الشعوب الأخرى وكيف لا يؤمن عربى بضرورة طلب العلم ولو فى الصين !!؟ علينا أن نستوعب واقعية الطريق الوائق كبديل عن الطريق القصير المسدود . وعلينا أيضاً أن نواجه بصراحة كل « شروخ » الواقع العربى وأن نعمل على « الترميم الثقافى » لها ، مستندين إلى أمرين : أن « الأساس » ما زال سليماً ، وأن الكثير من الدول المتجاورة، وأعود إلى النموذج الأوروبى مرة أخرى ، قامت بمثل هذا الترميم لما حدث فى علاقاتها من شروخ وتشوهات ، وقامت بذلك على أساس أقل قوة وتجانسا من أساسنا التاريخى الممتد . وعلينا بعد ذلك ، أن ننطلق من تأكيد العلاقة بين الانتماء والنماء ، وأن تستند خطواتنا المحسوبة على المفاهيم المستحدثة فى التنمية ، القائمة على أن تكون شاملة ومستدامة ومحقة لمصالح مشتركة واضحة للمشاركين فى مسيرتها . وأخيراً علينا أن نحدد بوضوح ما يمكن عمله فى المدى القصير أخذين فى الاعتبار ما نود التوصل إليه فى المدى المتوسط (عام ٢٠٢٠ مثلاً) وهذا ينقلنا إلى حديث المستقبل .

أن المستقبل بيننا وهو يبدأ الآن .. وفى كل آن ولكن أى مستقبل نريد ؟ إذا

تركناه للخطوات العشوائية ، أو غلفناه بالشعارات العاطفية ، فستكون النتيجة متواضعة. أما إذا شاركنا سويا فى رسم صورة لهذا المستقبل ، نحدد خياراتنا فى الزمن القريب ، بالشكل الموصل إلى الأهداف المرجوة فى الزمن الآتى ، فإن الدراسات المستقبلية تؤكد أن هذا هو المنهج العلمى الأكثر ضمانا . هذه الدراسات تقول أن المستقبل تأتى به الخيارات ، بأكثر مما تأتى به التوقعات ، ندرس الواقع محليا وإقليميا وعالميا ، ونستشرف البدائل المختلفة لتوجهاته الكبرى ، مقتنعين بأنه لا يوجد مستقبل واحد ممكن ، يمكن الوصول إليه بمد خط أحادى البعد للحاضر . ولكن توجد دائما مستقبلات بديلة ثم نحدد خياراتنا القريبة ، ونبنى على أساسها الخيارات التالية ، الموصلة إلى الصورة التى نتمناها لمستقبل أمثل فى عالم الغد . هذا الأمر الواجب ليس سهلا ، وليس مستحيلا فى الوقت نفسه . أنه الثمن الذى يجب أن ندفعه للحصول على المستقبل المشرف . إن مناهج الكثير من الدراسات المستقبلية قد شبت عن الطوق كما ذكرنا . تبنى فيها النماذج وتدرس فيها الحسابات المؤثرة فى صنع القرار . لقد ذكرت من قبل مرة وأكرر هنا أن سقوط الكتلة الشرقية واندحار إحدى القوتين الأعظم فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، تم على أساس دراسات مستقبلية حددت الخطوات والقرارات المدروسة ، التى أدت إلى «تفكيك العدو» وإحداث « نصر بلا حرب » . إن الحديث عن المستقبل يبنى على الحلم وهو مشروع . ويمتد إلى الاجتهادات الفكرية حول المستقبل ، وهى مؤثرة ومطلوبة . لكنه يعتمد الآن وبشكل متزايد على الدراسات المستقبلية ، التى توظف مناهج وآليات العلوم المختلفة . أن الوطن العربى غنى « بشكل ما » فى النوعين الأولين ، لكنه فقير.. فقير فى النوع الثالث . لا يمتلك « الكتلة الحرجة » من المتخصصين فيه ، ولا الجهود المنسقة للقيام به ، وقد آن الأوان لتصحيح هذا « الخطأ المستقبلى » لو صح التعبير . ومرة أخرى أقول أن الأمر ليس سهلا وليس مستحيلا ، ولكن علينا أن ندفع ثمن المستقبل . فصدقونى ولا تغضبوا أن هذا الثمن سيحدد ما إذا كنا سنختار العروبة مستقبلا لنا أم لا ، حتى العروبة ستكون اختيارا . أقولها وأنا أول من يختارها لكنها أمانة الكلمة !!!